مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 – 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد الرابع/ العدد الثاني
ديسمبر 2017

OEB Univ. Publish. Co.

إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية المحلية: دليل من فلسطين

The Application of International Financial Reporting Standards in local NGOs, Evidence from Palestine

د. رائد جميل جبر
raedjaber125@yahoo.com
أستاذ مساعد- جامعة الزرقاء- الأردن

تاريخ الاستلام: 2017/10/03 **تاريخ التعديل:** 2017/11/21 **تاريخ قبول النشر:**2017/12/05
تصنيف JEL: M4, L31

الملخص:

استهدف هذا البحث تحديد المتغيرات والشروط الملائمة في البيئة المحاسبية المحلية الفلسطينية، التي لها علاقة بالتعرف على إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية IFRS في المؤسسات الأهلية في فلسطين (NGOs)، ويهدف الباحثتحديداً إلى استكشاف أمور محددة للتحقق من إمكانية التطبيق ، وهي : مدى وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي في المؤسسات الأهلية الفلسطينية ، ومدى توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي في النظم المالية المطبقة ، ومدى التمسك بمبادئ التقرير الماليالمقبولة قبولاً عاماً GAAP، ومدى توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي ، ومدى توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة ، ومدى توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية ، وأخيراً مدى توفر قانون مناسب لعمل الإدارة المالية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى أن البنية التحتية اللازمة لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية متوفرة بدرجة مقبولة، باستثناء القانون المعمول به فلا يحقق المعايير المطلوبة ، وقد أوصت الدراسة بتأهيل العاملين في هذه المؤسسات، والعمل على تدريبهم فيما يتعلق بمعايير التقرير المالي الدولية ، وإعادة النظر في القانون المطبق حلياً .

الكلمات المفتاحية: معايير التقرير المالي الدولية IFRS، المؤسسات الأهلية ، أهداف التقرير المالي، الفروض الأساسية، مبادئ التقرير المالي، المحددات، الخصائص النوعية، القيود المفروضة.

Abstract:

This research aimed to determine the suitable variables and terms in the Palestinian local environment, which have relation with the possibility of knowing, studying and implementing international financial reporting standards (IFRS) , in the non-governmental organizations (NGOs) in Palestine ,specifically: Explore the extent, to which there are clear and specific financial reporting objectives in Palestinian NGOs. Availability of a strong commitment to the basic assumptions of financial reporting in the applicable financial's systems. Adhere to the principles of the financial reporting. Deeply aware of the limitations surrounding the financial's report. The availability of specific qualitative characteristics to the extracted financial's data. Availability of sufficient knowledge to the limitations on financial's information. Availability of appropriate laws governing the work of Palestinian NGOs .The main result of this research; that the infrastructure required to implement the International Financial Reporting Standards (IFRS) in Palestinian NGOs is acceptable, with the exception of the applicable law, which does not meet the required standards. The study recommended that the employees of these organiazations must be trained well in relation to the International Financial Reporting Standards. The study also recommended that the current law must be reviewed and developed.

Key Words: **International financial reporting standards (IFRS)، non-governmental organizations (NGOs), objectives of the financial reporting, basic assumptions, principles of the financial reporting, constraints, qualitative characteristics, and imposed limitation**

1- مقدمة البحث

منذ عام 1973 عكفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي تحولت فيما بعد الى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، على تطوير معايير محاسبة دولية تصلح للتطبيق في جميع دول العالم، إلا أنه وُجدت وجهات نظر مؤيدة لهذه المعايير واخرى معارضة لهذا التوجه، وقد استند المؤيدون لوجود معايير محاسبة دولية الى أن هذه المعايير تعتبر أدوات عملية للشركات متعددة الجنسيات، حيث انها تساهم بخفض التكلفة الناتجة عن العمليات المالية، من

خلال اعتمادها على تطبيق معايير موحدة . وكذلك أنها ستكون ذات منفعة عالية للمستثمرين؛ إذ ستعمل على خفض تكاليف المقارنة للقوائم المالية من دولة إلى أخرى .أما فيما يتعلق بوجهات النظر المعارضة، فقد استندت إلى أن الاعتماد فقط على مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP)، والصادرة عن الولايات المتحدة الامريكية سوف تخدم بشكل اكبر الشركات متعددة الجنسيات، وأن احتكار معايير المحاسبة من قبل جهة واحدة سوف يؤدي الى تدني نوعية هذه المعايير (http://sqarra.wordpress.com/)

ومن الجدير بالذكر أنه قد صدرت معايير الابلاغ–التقرير المالي الدولية (International Financial Reporting Standards– IFRS) ابتداء من العام 2001 لتحل تسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards –IAS)، من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) .

وقد حظيت المنظمات الأهلية غير الحكومية باهتمام كبير على المستوى الدولي؛ وذلك نظراً لدورها التنموي، ودورها في مجال العلاقات بين الدول والشعوب ، وعلى المستوى الفلسطيني فإن هذه المنظمات شكلت جزءاً مهماً في المجتمع الفلسطيني، ومكوناً رئيسياً في البنية التنظيمية لهذا المجتمع ، أصبحت المؤسسات الأهلية طرفاً مهماً في العملية التنموية الفلسطينية (البجيصي ، 2009، ص1) .

وقد تبلور ذلك الاهتمام بإقرار قانون المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية الذي ينظم عملها في عام 2000م. وأصبح معظم النقاش الآن يدور حول تطوير هذه المنظمات وتعزيز دورها في المجالات المختلفة، ومن أهمها المجال المتعلق بالإدارة المالية في هذه المؤسسات، بما يعزز الشفافية والمسئولية المالية والاداء المالي لها.

2– مشكلة البحث:

كثرت المؤسسات الأهلية المحلية في السنوات القليلة الماضية في جميع محافظات فلسطين ، وبشكل لافت للنظر ، وهي التي اصطلح على تسميتها بالمؤسسات أو المنظمات غير الحكومية(NGOs) ، وباتَ من المعروف أن هذه المؤسسات تعتمد في إنجاز أعمالها على تمويلات ومنح تُقدمها منظمات دولية مِن خارج فلسطين ، ورغم أن الجهات المانحة للأموال تشترط وجود إدارة واضحة وشفافة ، فإنه مما يدعو للتساؤل العميق أن بعض هذه المؤسسات الأهلية يقوم بإنجاز أعمال ومشاريعبمبالغ مالية كبيرة نسبياًوفي ذات الوقت يُلاحظ أنها لا تملك نظماً مالية أو محاسبية فعالة تُمكنها من الرقابة على أعمالها. وبالتالي فإن المشكلة

الرئيسة في البحث تتمحور في أنه لا يوجد تطبيق فعلي لمعايير المحاسبة الدولية (IAS) أو معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) في المؤسسات الأهلية في فلسطين، كما أشار (البجيصي، 2009، ص4) أن نتائج تقييم القانون المنظم لعمل المؤسسات الأهلية في فلسطين رقم 1/ لعام 2000 – وفق المعايير العالمية– كانت سلبية في معظمها .

ويلخص السؤال الرئيس التالي إشكالية الدراسة: هل تتوفر في البيئة المحلية في فلسطين المتغيرات والشروط الملائمة لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية ؟،

وللإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

(1) هل يضع الأفراد أوالعاملونفي الجانب المالي والمحاسبي في المؤسسات الأهلية أهدافاً واضحة ومحددة للتقرير المالي؟

(2) هل يتوفر لدى القائمين على الجانب المالي والمحاسبي في المؤسسات الأهلية التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي والمحاسبي؟

(3) هل يتمسك المحاسبون والماليون في المؤسسات الأهلية بمبادئ التقرير المالي والمحاسبي المقررة ضمن عالم المحاسبة المتعارف عليها دولياً ؟

(4) هل يمتلك العاملون في الجانب المالي والمحاسبي في المؤسسات الأهليةوعياً عميقاً بالمحددات التي تحيط بعمليات التقرير المالي؟

(5) هل تتميز البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات الأهلية، بتوفر خصائص نوعية محددة؟

(6) هل تتوفر لدى المحاسبين والماليين في المؤسسات الأهلية؛ المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية؟

(7) هل يتوفر قانون محلي مناسب لعمل الإدارة المالية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية ؟

3- أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسعى إلى بحث إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية المحلية ، وأثر ذلك في تحسين الأداء المالي والتشغيلي نحو الأفضل، وتوحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف المؤسسات الأهلية وغير الحكومية في فلسطين؛ حيث أن استطلاع الرأي الذي قام به (مركز أمان،2006، ص8) أوضح أن المؤسسات الأهلية الفلسطينية تفتقد لصفة الشفافية والنزاهة في أعمالها، الأمر الذي يُحتم عليها بناء أساليب عمل جديدة ، تُمكنها من تحسين إدارة المخاطر ، وتفعيل الرقابة ، وتقييم الأداء .

4- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى **تحديد مدى توفر الشروط ، والمتغيرات الملائمة في البيئة المحاسبية المحلية (الفلسطينية)، التي لها علاقة واضحة وقوية بإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية،** والتعرف عليها ودراستها ، بما يمكن من تعزيز المتغيرات ذات العلاقة المعنوية القوية، وتفعيل المتغيرات ذات العلاقة المعنوية الضعيفة .

5- منهجية البحث:

من أجل الإجابة عن إشكالية الدراسة ، فقد تم العمل على اتباع المنهجين الوصفي التحليلي والاستقرائي ، حيث تم مراجعة أدبيات الموضوع من مصادر ودوريات، لتحديد المتغيرات التي يجب توفرها بدرجة ما ضمن البيئة المالية والمحاسبية المحلية، والتي تؤثر في إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية . أما في الجانب التطبيقي فقد قام الباحث بإجراء مسح عن طريق استبانة وُزعت على عينة الدراسة، وتم اختبار الفرضيات التي تم وضعها للوصول إلى نتائج الدراسة .

6- نموذج الدراسة :

تستند فرضيات الدراسة إلى معيار المحاسبة المالية رقم (1) والخاص بإعداد وعرض القوائم المالية ، حيث أن توفر الأسس الخاصة بالإطار المفاهيمي للمحاسبة والواردة في المعيار رقم (1)، يبدو كفيلاً – من وجهة نظر الباحث– بالقول بإمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الأهلية في فلسطين ، وفي هذا النموذج تعتبر : أهداف التقرير المالي، والفروض الأساسية للتقرير المالي ، ومبادئ التقرير المالي ، والمحددات، والخصائص النوعية ، والقيود المفروضة ، والقانون المطبق عناصر أساسية (متغيرات مستقلة) تؤثر مباشرة على العنصر التابع، المتمثل بإمكانية تطبيق المعايير الدولية في المؤسسات الأهلية في فلسطين .

* شكل رقم (1) : نموذج الدراسة

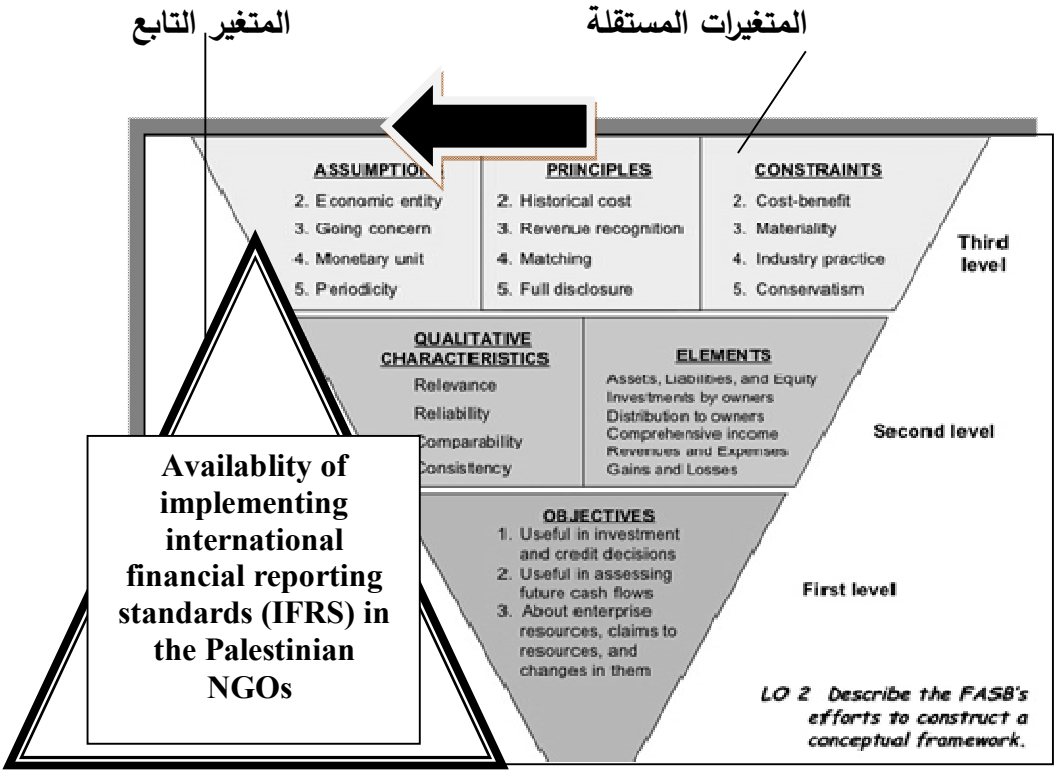

*Source: Prepared by the researcher with the help of http://accounting-master.blogspot.co.il/2009/03/conceptual-framework-of-accounting.html(5)

7- فرضيات الدراسة :

ستكون فرضيات الدارسةاستناداً إلى النموذج السابق كما يلي :

7.1- الفرضية الرئيسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية ، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

7.2- الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية.
7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر قانون عصري ينظم عمل المؤسسات الأهلية ، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية

8- الإطار النظري والدراسات السابقة

8.1- مصطلحات الدراسة :

- **معايير التقرير المالي (IFRS)** : هي عبارة عن مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها، صادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتهدف إلى تطوير

حزمة من الطرق والإجراءات المحاسبية تكون عالية الجودة، ومفهومة وقابلة للتطبيق لمساعدة المستثمرين وباقي المستخدمين للقيام بقرارات اقتصادية. وتستند على نفس الإطار المفاهيمي (Conceptual Framework) لمعايير المحاسبة الدولية(IAS) ، وقد تم استخدام مصطلحي معايير التقرير المالي الدولية ، ومعايير المحاسبة الدولية بشكل تبادلي في هذا البحث ، حيث أن معايير التقرير المالي تمثل امتداداً للمعايير المحاسبية الدولية .

- **المؤسسات الأهلية الفلسطينية** : هي مؤسسات غير ربحية ، وتمثل شريكاً فاعلاً للمؤسسات الحكومية والرسمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وتنشط في قطاعات التعليم، والإغاثة، والأنشطة الخيرية الأخرى، وترتكز في تمويل مشاريعهاعلى الدعم الخارجي.

- **الشفافية** : تتعلق الشفافية بوضوح الأنظمة والإجراءات داخل المؤسسة، وترتبط بوجود سياسة عامة للإفصاح عن المعلومات .

8.2- الاطار المفاهيمي للمحاسبة :

يشبه الاطار المفاهيمي للمحاسبة الدستور الذي يقود النظام المحاسبي، وقد تم اعتماده من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 1989، ويُعرف بأنه " الإطار الذي تُبنى عليه عملية إعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، والغرض الأساس من الإطار المفاهيمي هو مساعدة مجلس المعايير الدولية IASB في تطوير معايير دولية لإعداد التقارير المالية المستقبلية، وفي إعادة مراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموجودة(نُعمان، 2017، ص4) .

ويتكون الاطار المفاهيمي للمحاسبة من ثلاثة مستويات (http://www.ifrs.org/) :

المستوى الاول: أهداف البيانات المالية

المستوى الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعناصر القوائم المالية

المستوى الثالث: مفاهيم القياس والاعتراف (الفروض، والمبادئ ، والمحددات).

8.2.1- المستوى الاول: أهداف البيانات المالية :

يتمثل الهدف الرئيسي للبيانات المالية في توفير معلومات حول المركز المالي، والاداء، والتدفقات النقدية للمشروع ، بحيث تكون صالحة لقاعدة عريضة من المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، سواء أصحاب المنشأة ،أومتخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية (الداود،2014)، وقد أظهرت دراسة (الخطيب ،2002،ص2) أنه لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة ، بالنسبة لكلٍ من المحللين الماليين، والمؤسسات الدولية، والمستثمرين .

8.2.2-المستوى الثاني: ويشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و عناصر القوائم المالية:

(أ) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تُعرف الخصائص النوعية بأنها : "صفات تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، وتشمل الخصائص النوعية الأساسية ما يلي: **القابلية للفهم** (قابليتها للفهم من قبل المستخدمين)، و**الملاءمة** (ملائمتها لحاجات متخذي القرارات) ، و**الموثوقية** (يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها)، و**القابلية للمقارنة** (إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع مع مرور الزمن) " (الجعارات، 2012،ص10) ، (FASB, 2006) .

(ب) عناصر القوائم المالية : بموجب البيان رقم (6) تم تحديد عشرة عناصر مترابطة تتعلق بقياس أداء المؤسسة ووضعها المالي، وهي : الاصول (Assets)، الالتزامات (Liabilities)، الفائض المتراكم (Equity)، الإيرادات (Revenues)، المصروفات (Expenses)، المكاسب (Gains)، الخسائر (Losses)، الدخل الشامل (Comprehensive Income)، الاستثمار من قبل المالكين (Investment by owners)، التوزيعات على المالكين (Distribution to Owners). (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010) .

8.2.3- المستوى الثالث: مفاهيم القياس والاعتراف : وتشمل ما يلي :

A. الفروض الاساسية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010) وهي : أربعة فروض وتشمل :

فرض الوحدة الاقتصادية (إمكانية تعريف نشاطاتها من خلال وحده قياس محاسبية محددة) ، **وفرض الاستمرارية** (أن العمر الافتراضي للمنشأة طويل وغير محدد) ، و**فرض الوحدة النقدية**

(أن المال هو وحدة القياس والتحليل المحاسبي) ، و**فرض الدورية**: (يمكن تقسيم نشاطات المنشأة الاقتصادية إلى فترات زمنية اعتبارية) .

B. مبادئ المحاسبة الأساسية (http://www.principlesofaccounting.com/)

وهي: **مبدأ التكلفة التاريخية** (احتساب قيمة الأصول والالتزامات والتقرير عنها وفقا لسعر التملك بتاريخ العملية) ، و**مبدأ الاعتراف بالإيراد** (الاعتراف بالإيراد عندما يتحقق أو يكون قابلاً للتحقق وعند اكتسابه) ، و**مبدأ الإفصاح الشامل** (تزويد الافصاح الكافي عن الأمور التي تحدث فرقاً للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية) . وقد بينت دراسة (العلول ،2010)[14] بأنه يوجد اهتمام من الشركات المساهمة العامة في قطاع غزة ، بالإفصاح المحاسبي عن جميع البنود المالية العادية وغير العادية في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغير في حقوق المساهمين، والسياسات المحاسبية ، وأن هذا الاهتمام بهدف تفعيل الرقابة المالية .

C. المحددات– القيود (الخطيب، 2002، ص17) ، **وهي أربعة محددات ، وتشمل : علاقة التكلفة والمنفعة** (موازنة تكلفة تزويد المعلومات بالمنفعة المترتبة على استخدامها) ، و**الأهمية النسبية** (مدى تأثير بند معين على العمليات المالية ككل)، و**محددات الصناعة**(إن طبيعة بعض الصناعات والتجارة تجعلها تحيد عن النظرية العامة) ، و**التحفظ** (الحِيطة والحذر) (عند تولد أي شك فإنه يجب اختيار ذلك الحل الذي لا يُغالي في تقدير الأصول والدخل).

8.3 – واقع المؤسسات الأهلية في فلسطين وتمويل مشاريعها:

يعتبر قطاع العمل الاهلي في فلسطين من اهم القطاعات الاقتصادية والإجتماعية في المجتمع الفلسطيني، ويمثل شريكاً فاعلاً للمؤسسات الحكومية والرسمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضم هذا القطاع كافة المجالات الهامة المكملة لمؤسسات الدولة .

ووفقاً للتقديرات الأخيرة في عام 2016، فقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية (NGOs) في المناطق الفلسطينية (3600) منظمة، تتوزع بواقع (2800) في الضفة الغربية، و(800) في

قطاع غزة، وتنشط في قطاعات التعليم، والإغاثة، والأنشطة الخيرية، والشبابية، والرياضية والتنموية ، وقضايا الحقوق ، والحريات (http://www.palestineeconomy.ps/article/4907/).

ويرتكز هذا القطاع بشكل كبير في تمويل مشاريعه وأنشطته على الدعم الخارجي والدولي، حيث أن نسبة الاعتماد على الدعم الخارجي كمصدر للتمويل لعام 2008 بلغت (78.3%)، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية في تمويل المؤسسات الأهلية، والذي يشكلجزءاً بسيطاً من الموارد المالية لهذه المؤسسات ، في حِين تقع السلطة الوطنية الفلسطينية في المرتبة الأخيرة (شرف، 2005، ص68) . ووفقَ تقديرات حديثة لعام 2015 فإن قيمة المساعدات والتمويل للمؤسسات الأهلية وصلت إلى (1.6) مليار دولار سنوياً ، معظمها يأتي من الخارج).

وقد أشارت دراسة لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس، 2006، http://www.aljazeera.net/) ؛ إلى استحواذ الأعمال الإغاثية والخيرية على الحصة الأكبر من نسبة التمويل الخارجي بواقع (18.3%)، تليها العلوم الإنسانية والأنشطة الثقافية بواقع (16.4%). وقد أشارت دراسة (الأطرش،2015 ، http://www.aljazeera.net/) ؛ أن كثيراً من المنظمات تستخدم التمويل في برامج لاتُمثل أولوية للتنمية المستدامة في فلسطين، وتغيب عنها المشاريع الاقتصادية والإنتاجية، كما تشترط العديد من الجهات المانحة صرف(45%) من حجم المنح لتمويل الإدارة من تلك الجهات . وقد أشار (العدارية،2011 ،ص23-24) إلى وجود بعض الانتقادات المؤسسية في واقع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومن أهمها: ارتباط نشاط هذه المؤسسات بالصفة الشخصية للمؤسس، وغياب التجانس والتكامل بين أعضاء المؤسسة الأهلية، والفساد الإداري، وضعف الإمكانات المالية الذاتية لهذه المؤسسات.

8.4- الرقابة المالية على المؤسسات الأهلية في فلسطين:

تقسم الرقابة المالية على المؤسسات الأهلية الفلسطينية من حيث الجهة التي تمارس الرقابة إلى: الرقابة الخارجية، والرقابة الداخلية، وتتمثل الرقابة الخارجية بعدة مستويات، وهي : رقابة وزارة الداخلية الفلسطينية، وهيئة الرقابة العامة، ورقابة الهيئات العمومية للمؤسسات الأهلية، ورقابة الجهات المانحة، أما الرقابة الداخلية فهي التي تُمارس من قبل إدارة المنظمة، وقد أعطى قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م وزارة الداخلية صلاحية تسجيل ومراقبة المنظمات الأهلية في مناطق السلطة الفلسطينية.

وحولَ أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية في فلسطين، فقد بينت دراسة (شرف، 2005، ص8-9) أن توفر مقومات الرقابة وأدواتها تساهم بشكل فعال في استمرار التمويل للمنظمات الأهلية في قطاع غزة ، كما أوضحت الدراسة وجود العديد من مواطن الخلل والقصور في الرقابة المالية في العديد من المؤسسات الأهلية.

ويسعى ديوان الرقابة المالية في فلسطين إلى هدف رئيس، وهو حماية المال العام، وقد رصد الديوان تحفظات كثيرة على إدارة الشئون المالية في المؤسسات الأهلية، ومنها (ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2013، ص13) :

(1) عدم وجود أنظمة مالية أو إدارية أو تعليمات معتمدة ومتبعة لتنظيم الإجراءات والعمليات المالية في بعض المؤسسات الأهلية، (2) قصور الدورة المستندية لعمليات الشراء، حيث لا يتم تحرير سندات إدخال معتمدة، ولا يتم التوقيع على استلام المواد المشتراة ،(3) قصور بعض الأنظمة في موضوع الحسابات البنكية، وعدم وجود فصل في الواجبات والصلاحيات في إعداد واعتماد التسويات البنكية، (4) قيام الإدارة المالية لبعض المؤسسات الأهلية بالصرف المباشر من إيراداتها الداخلية، (5) عدم ضبط عملية التبرعات النقدية بالشكل السليم، حيث لا يتم الفصل بين مهام مُعدّ سندات القبض، ومهام أمين الصندوق.

8.5- القوانين المحلية المتعلقة بالمؤسسات الأهلية في فلسطين:

يعتبر اول قانون للمؤسسات الاهلية في فلسطين هو القانون العثماني الخاص بالجمعيات لعام 1907، ولازال هو الأساس لكل القوانين والنظم اللاحقة، و توالت التعديلات على هذا القانون بمسميات جديدة حتى صدور آخر قانون بهذا الشان عن السلطة الوطنية الفلسطينية تحت رقم 1 للعام 2000م، تحت مسمى " قانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية"، والذي صدرت لائحته التنفيذية بقرار مجلس الوزراء رقم (9) للعام 2003، ويمكن القول بأن جميع هذه القوانين كانت مجرد تعديلات لقانون الجمعيات العثمانية، وليست قوانين جديدة بالكامل. وعند تقييم الشق الخاص بالادارة المالية في القانون الحالي (2000/1)، يُمكن النَظَر إلى الجدول التالي:

***جدول رقم (1): تقييم القانون المنظم لعمل المؤسسات الأهلية والجمعيات التعاونية رقم 1/ لعام 2000**

الرقم	المعيار	تعريف المعيار	الواقع الحالي في القانون رقم 1لسنة 2000
1	**هدف القانون**	يجب أن يكون هدف القانون تحسين العمل المالي بالمؤسسات الاهلية بما يضمن سلامة الاموال، وليس التقييد ، وسيطرة الدولة على العمل الاهلي.	كان هدف القانون مزدوجاً بحيث شمَل على تحسين العمل المالي بالمؤسسات الأهلية، وفي نفس الوقت عزز الوصاية عليها، خاصة في التعميم الذي يفرض عدم فتح حسابات بنكية الا بموافقة وزارة الداخلية .
2	**المشاركة**	يجب أن تشارك المؤسسات ذات العلاقة في صياغة القانون.	كانت مشاركة الجمعيات والمؤسسات الأهلية محدودة جداً في اعداد وصياغة القانون الجديد .
3	**الادارة الذاتية**	يجب ان يضمن القانون للمؤسسات الاهلية ان تتمكن من إدارة مواردها الذاتية كذمم مالية مستقلة ، وبما يحقق الاستخدام الامثل لمواردها .	كَفل القانون للجمعيات الادارة الذاتية لمواردها ولكن تحت الوصاية والسيطرة، حيث تخضع الجمعيات لرقابة وزارة الداخلية، و هذا بحد ذاته يعتبرخلل واضح في القانون.
4	**الرقابة**	يجب ان يكفل القانون للدولة حق الرقابة على المؤسسات الاهلية لكونها تتصرف بمال عام وليس مال خاص.	تم إخضاع المؤسسات الأهلية والجمعيات لرقابة وزارة الداخلية، بينما كان يجب أن تتم المراقبة عليها من الوزارة المختصة ، وهي وزارة الشئون الاجتماعية.
5	**الاتساق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (GAAP)**	يجب ان تتماشى مواد القانون مع الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في البلد محل عمل المؤسسات الأهلية.	إن القانون لا يتماشى مع المبادئ المحاسبية بالكامل، وبخاصة تطبيق أساس الاستحقاق، حيث ينص بدلاً من ذلك على تطبيق الاساس النقدي، مما يجعل القوائم المالية لا تعكس حقيقة اعمالها.
6	**التكامل**	يجب أن ينظم القانون العمل المالي بشكل كامل وليس جزئياً .	ن القانون ليس كاملاً بالشكل المطلوب الذي يلبي حاجات الادارة المالية في المؤسسات الاهلية.
7	**الوضوح**	يجب أن تكون نصوص القانون واضحة، بحيث لا يكون هناك مجال للتأويل والتفسيرات المتعددة.	يوجد هناك بعض المواد الغامضة في القانون والتي يمكن تفسيرها باكثر من معنى.
8	**الاستقرار المالي للمؤسسات**	يجب أن يعمل القانون على تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات من خلال النص على موارد تقدمها الدولة	يعمل القانون بشكل جزئي على تحقيق الاستقرار المالي للمؤسسات الأهلية عبر الحديث عن الموارد والمصادر المسموح بها لتلقي الاموال، و

		للمؤسسات، واعفاءات ضريبية، مع عدم الاخلال بعنصر الرقابة في حال التبرعات الاجنبية.	لكنه لا ينص على دور الدولة في دعم المؤسسات الاهلية.
9	**الاتساق مع حقوق الانسان**	يجب ان يتماشى القانون مع حقوق الانسان، و خاصة فيما يتعلق بحقوق ومستحقات الموظفين المالية.	إن القانون المذكور لم يتطرق الى هذا الموضوع مطلقاً .

***المصدر : الجدول من إعداد الباحث مع الاستفادة من (البجيصي، 2009) .**

8.6- الدراسات السابقة :

8.6.1- استعراض الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات حول المؤسسات الأهلية في فلسطين ، حيث ناقشت دراسة **(الأغا،2008)** تطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة في المنظمات الأهلية الفلسطينية في قطاع غزة ، وتلخصت أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي: إن الانتخابات المباشرة هي الطريقة الأكثر اتباعاً في تشكيل مجالس الإدارة في المؤسسات الأهلية الفلسطينية ، وأن القرارات في مجالس الإدارة تتم بالتشاور والتصويت وليست قرارات فردية ، وأن مجالس الإدارة تعمل على تحقيق مصالح الموظفين في المؤسسات الأهلية، وان غالبية المؤسسات الأهلية يوجد فيها مدقق داخلي ، ونظام داخلي تحقيقاً للنزاهة والشفافية ، وهذه النتائج تتعارض مع تقرير **(ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2013)** الذي بين وجود ضعف واضح في الالتزام بالأنظمة المالية والإدارية في هذه المؤسسات. وفي دراسة أخرى قام بها **(أبو دقة،2009)** حول كفاءة استخدام الأموال في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة ، فقد تبين أن لدى المؤسسات الأهلية وعي كبير بأهمية قياس الكفاءة، والفعالية عن أعمالها، ومدى ارتباطه الوثيق بعملية جلب الأموال، كما تبين من خلال الدراسة أهمية وجود خطة استراتيجية لهذه المؤسسات، إلا أنه يوجد ضعف في مشاركة الفئة المستفيدة وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين في المؤسسات الأهلية في عملية إعداد الخطة الإستراتيجية. وقد تساءل **(العدارية،2011)** في دراسته حول إمكانية استدامة المؤسسات غير الربحيةبعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: أن مصادر التمويل المحلي المستدام وفرص الحصول عليه لتمويل أنشطة الإغاثة الزراعية في الضفة الغربية جاءت بدرجة منخفضة، وأن انقطاع التمويل الخارجي يؤثر على الإقتصاد الفلسطيني بدرجة كبيرة جداً ، وأن أهمية التمويل الذاتي وتأثير ذلك على استدامة أنشطة الإغاثة

الزراعية جاءت بدرجة كبيرة. أما دراسة **(أبو حماد،2011)** ، فقد هدفت إلى التركيز على دور التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، ومعرفة تأثيره على التنمية السياسية في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين بقدر تحقيقه لغايات سياسية للدول المانحة، وأن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني. وفي دراسة أخرى قام بها **(عوض، 2006)** حول واقع الطلب على خدمة تدقيق الحسابات في المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة ، فقد بينت الدراسة وجود وعي كافي لدى إدارات المؤسسات الأهلية بأهمية خدمة تدقيق الحسابات، كما تبين عدم فعالية رقابة وزارة الداخلية، وعدم اكتمال حزمة القوانين المنظمة لبيئة تدقيق الحسابات، والحاجة لإضافات وتعديلات جوهرية. بينما أشارت نتائج الاستطلاعات الخاصة بالشفافية في معظمها إلى الاعتقاد بوجود حالات فساد في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، حيث وصلت نسبة المؤيدين لهذا الرأي إلى (57%) في استطلاع **(مركز أمان ،2006)** ، ومع ذلك تَبيَن من خلال الاستطلاع أن نسبة قليلة من الجمهور يرون أن الفساد في هذه المؤسسات يفوق الفساد في المؤسسات الأخرى (3%) ، وقد أفاد نصف المبحوثين أنهم اطلعوا على حالات فساد في المؤسسات الأهلية، ولدى قياس مستوى الشفافية فقد تبين عدم توفر الإفصاح الكافي لدى هذه المؤسسات ، حيث أشارت النتائج إلى أن ما نسبته (22%) من المبحوثين فقط اطلعوا على بيانات متعلقة بها.

8.6.2- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تسعى هذه الدراسة إلى بحث إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية في فلسطين، وأثر ذلك في تحسين الأداء المالي والتشغيلي نحو الأفضل ، وهذا الجانب المتخصص لم تعطِه الدراسات السابقة الأهمية الكافية ، كما تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد المتغيرات والشروط الملائمة في البيئة المحاسبية المحلية الفلسطينية، التي لها علاقة قوية بإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية(IFRS) في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، والتعرف عليها، ودراستها، بمايمكّن من تعزيزها، وتفعيلها ، ويستخدم الباحث لتحقيق هذا الهدف أسلوب الدراسة الميدانية ، من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة للمحاسبين والعاملين في المؤسسات الاهلية الفلسطينية . ومن خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة، فإنها لم تسعى إلى تحقيق هذا الهدف على الرغم من أهميته في تطوير النظم المحاسبية في المؤسسات الأهلية المحلية، كما أن معظم الدراسات السابقة لم تلجأ للأسلوب التحليلي كما في هذه الدراسة.

9- الدراسة التطبيقية والتحليل الإحصائي :

9.1- مصادر جمع البيانات: سوف يتم استخدام مصادر البيانات والمعلومات التالية:

9.1.1- المصادر الأولية:

وتتمثل في البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الاستبانة، والتي تتضمن مجموعة من الأسئلة، حيث يمثل كل سؤال منها، أحد المعايير أو الشروط التي يجب توفرها بدرجة ما ضمن البيئة المالية والمحاسبية للمؤسسات الأهلية في فلسطين ، ليكون في الإمكان تحديد الأثر الناتج المتمثل بإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

9.1.2- المصادر الثانوية:

وتتمثل في مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، واستقصائها، ودراستها.

9.2- المجتمع والعينة:

يتكون مجتمع البحث من جميع المؤسسات والمنظمات الأهلية في فلسطين، وقد استهدف الباحث المحاسبين والعاملين في الإدارات المالية في المؤسسات الأهلية على وجه التحديد، حيث تم الاستفسار عن العدد التقريبي لهم وتحصيل قائمة تفصيلية بأسمائها وعناوينها من الجهات المختصة، وقد بلغ عددها (3600) مؤسسة، وبناءً على ذلك تم توزيع (70) استبانة على عينة الدراسة وفق منهج العينة العشوائية ، حيث استرد الباحث (35) استبانة، اُستبعد منها (4) لعدم اكتمالها للشروط، وبالتالي فإن العدد الخاضع للتحليل هو (31) استبانة.

9.3- الأداة التطبيقية:

تم بناء الاستبانة من تسعة وثلاثين سؤالاً ، تتناول الفرضيات الفرعية الستة ، أما الفرضية السابعة فقد تم الاعتماد على استقراء وتحليل الدراسات السابقة لاختبارها، والتوصل إلى نتيجة بخصوصها، وتدور أول تسعة أسئلة حول المعايير أو الشروط المتعلقة بإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية. وتم تخصيص عدد من الأسئلة الأساسية لكل عنصر مستقل في كل فرضية من الفرضيات الفرعية الستة .

9.4- الاختبارات الإحصائية (Sekaran،2003) :

◄ اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

يتم القيام باختبار درجة مصداقية البيانات؛ (ألفا كرونباخ)، وذلك بهدف اختبار درجة الموثوقية أو الاعتمادية (Reliability)، ويستخدم هذا الاختبار لقياس مدى الثبات أو الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة المتعلقة بالفرضيات.وتُفسَّر درجة الاعتمادية (Reliability) ألفا؛ بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات،وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) بأنها القيمة التي تساوي (60%) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعد ضعيفة، وإذا كانت أكثر من (90%) تعد ممتازة[1]. ومن خلال نتائج الحاسوب وجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي (97.3%)، أي تتوفر إمكانية عالية لاعتماد نتائج الاستبانة والاطمئنان إلى مصداقيتها في تحقيق أهداف البحث.

***جدول رقم (2) : اختبار ألفا كرونباخ**

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.973	39

◄ اختبار ملاءمة نموذج التحليل الإحصائي للفرضية العامة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية يُجرى هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كان نموذج التحليل الإحصائي، الذي تم اختياره كإطار للتحليل؛نموذجاً ملائماً أم غير ذلك؟ وذلك باستخدام توزيع (F-Fisher)، والنسبة التي يحتكم إليها في إطلاق الحكم هي (5%)، وعليه فسوف يتم رفض إحدى الفرضيتين التاليتين؛

H0: النموذج غير ملائم . أي لا يوجد اثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

H1: النموذج ملائم . أي أنه يوجد اثر للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع

وقاعدة اتخاذ القرار التي سوف تعتمد في الحكم على مخرجات التحليل الإحصائي الحاسوبية هي كالتالي:

إذا كانت Sig. F > 5% يتم قبول H0
إذا كانت Sig. F< 5% يتم قبول H1

***جدول رقم (3) : اختبار ملاءمة نموذج التحليل الإحصائي باستخدام توزيع فيشر**

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.213	6	3.035	11.156	**.000[a]**
	Residual	6.530	24	.272		
	Total	24.743	30			

a. Predictors: (Constant), X6, X1, X3, X4, X5, X2

b. Dependent Variable: Y

وعند تفحص مخرجات الحاسوب وبالرجوع إلى جدول ANOVA السابق نجد أن قيمة (Sig. F) تساوي (0.000) وهي أقل من 5%. مما يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديل، أي أن النموذج المستخدم في التحليل ملائم. وأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

◄ معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation (الفرضية العامة)

يستخدم هذا الاختبار لقياس العلاقة بين المتغير التابع، ومجموعة المتغيرات المستقلة، حيث تم اختيار معامل ارتباط بيرسون الذي يستخدم في حالة البيانات الرقمية "الكمية"، كما هو الحال في هذه الدراسة. وبهدف إجراء هذا الاختبار تم صياغة العلاقة بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وفق ما يلي:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

قاعدة القرار: للحكم على معنوية العلاقة الارتباطية بين مجموعة المتغيرات المستقلة بما تحتويه من المقاييس، وبين المتغير التابع، يتم إتباع قاعدة القرار التالية:

إذا كانت Sig. R > 5% يتم قبول H0
إذا كانت Sig. R ≤ 5% يتم قبول H1

وبعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المستخرجة من الاستبانات المستردة من عينة الدراسة، كانت قيمة الارتباط هي (0.858) كما في الجدول (Model Summary):

***جدول رقم (4) : العلاقة الارتباطية بين مجموعة المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع**

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin–Watson
1	**0.858[a]**	0.736	0.670	0.522	1.894
a. Predictors: (Constant), X6, X1, X3, X4, X5, X2					
b. Dependent Variable: Y					

وبملاحظة معنوية قيمة الارتباط والتي تساوي Sig. R = 0.000 (مأخوذة من اختبار ملاءمة النموذج)، فإننا نستنتج أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية المحلية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

***جدول رقم (5) : معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:**

Correlations								
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
Y	Pearson Correlation	1	.845**	.501**	.413*	.189	.474**	.241
	Sig. (2-tailed)		**.000**	**.004**	**.021**	**.308**	**.007**	**.191**
	N	31	31	31	31	31	31	31
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).								
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).								

عند التدقيق في معنوية معاملات ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة في الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسة مع المتغير التابع، نجد أن معنويات الفرضيات الأولى والثانية والثالثة والخامسة هي أقل من 5%، وأن معنوية الفرضيتين الرابعة والسادسة، مما يعني ما يلي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الاهلية الفلسطينية .
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

من الطبيعي ضرورة توفر أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي إضافة إلى توفر التزام قوي بالفروض الأساسية المتعلقة به، وكذلك وجوب التمسك بمبادئه المقررة وتوفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة؛ وذلك حتى تتوفر إمكانية حقيقية لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المشروعات على اختلاف أنواعها.

أما فيما يتعلق بتوفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وتوفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية؛ فليس بالضرورة من العوامل الدافعة للتطبيق الفعلي لمعايير التقرير المالي الدولية ، وذلك لأن عملية التطبيق تفترض توفر الرغبة والقدرة على تنفيذها، وليس أي شيء آخر.

◄ اختبار التوزيع الطبيعي

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov–Smirnov, K–S) لمعرفة طبيعة توزيع ردود أسئلة كل فرضية من فرضيات الدراسة الفرعية الستة ، وقد تبين أن التوزيع طبيعي لبيانات جميع متغيرات الدراسة المستقلة وكذلك بيانات المتغير التابع.

ويحتوي الجدول (One–Sample Kolmogorov–Smirnov Test) ملخصا لنتائج اختبار التوزيع الطبيعي (K–S) للفرضيات. ويوجد لهذا الاختبار (K–S) فرضية وهي:

(H_o): If Asymp. Sig. (2–tailed): > %5; Test distribution is Normal.
(H_1): If Asymp. Sig. (2–tailed): < %5; Test distribution is not Normal.

حيث إذا كانت قيمة (Alpha) المعنوية الإحصائية أكبر من (5%)، فهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أي يتم قبول الفرضية العدمية (H_o)، ورفض الفرضية البديلة (H_1).

***جدول رقم (6) : اختبار التوزيع الطبيعي(Kolmogorov-Smirnov, K-S)**

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test								
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6
N		31	31	31	31	31	31	31
Normal Parameters[a,,b]	Mean	3.68	3.28	3.40	3.63	3.31	3.66	3.66
	Std. Deviation	.908	.920	.974	.917	.775	1.050	.921
Most Extreme Differences	Absolute	.185	.224	.184	.205	.174	.143	.127
	Positive	.141	.144	.109	.088	.174	.123	.118
	Negative	-.185	-.224	-.184	-.205	-.167	-.143	-.127
Kolmogorov-Smirnov Z		1.033	1.248	1.026	1.144	.968	.794	.709
Asymp. Sig. (2-tailed)		**.237**	**.089**	**.243**	**.146**	**.306**	**.554**	**.696**
a. Test distribution is Normal.								
b. Calculated from data.								

◄ اختبارات العلاقات الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق طريقة المتوسط المعياري:

طريقة احتساب المتوسطات للفقرات وللفرضية:
المتوسط المعياري للفقرات: (5+4+3+2+1)/5 = [3] وبه تتم المقارنة.
متوسط الفرضية = متوسط المتغير التابع + متوسط المتغير المستقل / 2.
نسبة الفرضية = متوسط الفرضية / 5

⏏ **الفرضية الرئيسة :** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر شروط محددة في البيئة المحاسبية ، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

⏏ الفرضيات الفرعية :

الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

***جدول رقم (7)**

رقم السؤال	إمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية	المتوسط	النسبة
Q0.1	يساهم وجود معايير محاسبة موحدة في خفض التكلفة الناتجة عن العمليات المالية.	3.87	0.77
Q0.2	مكّن الاستناد على معايير محاسبية موحدة من توحيد التطبيق في أي مكان تتواجد فيه المؤسسة.	3.71	0.74
Q0.3	يؤدي وجود معايير محاسبية موحدة إلى إيجاد أساس مشترك لاحتساب الضرائب المختلفة.	3.87	0.77
Q0.4	يفضي بناء معايير محاسبية موحدة إلى وضع قاعدة معيارية للتخطيط المالي والاقتصادي.	3.87	0.77
Q0.5	تؤدي عملية تطبيق معايير محاسبية موحدة إلى توليد حالة من التناغم العام بين مختلف المؤسسات عامة.	3.77	0.75
Q0.6	تطبق المؤسسة معايير محاسبية تتمتع بجودة عالية تحقق هدف الموثوقية بالبيانات المالية الصادرة عن المؤسسة.	3.45	0.69
Q0.7	تتمتع المعايير المحاسبية المعتمدة في المؤسسة بقابلية الفهم والتطبيق مما يولد لغة تفاهم محاسبية واسعة الانتشار.	3.29	0.66
Q0.8	يؤدي تطبيق معايير محاسبية موحدة إلى اعداد قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية يمكن الوثوق بها.	3.74	0.75
Q0.9	مكّن القوائم المالية الناتجة عن تطبيق معايير محاسبية موحدة من توفير خاصية الملاءمة لمستخدميها.	3.58	0.72
	متوسط المتغير	**3.68**	**0.74**

*** يبين الجدول رقم (7)** : أنه حتى تتوفر إمكانية حقيقية لتطبيق المعايير الدولية، فإن من الضرورة بمكان توفير البنية التحتية الملائمة حتى تتم عملية التطبيق بنجاح .

***جدول رقم (8)**

رقم السؤال	وجود أهداف واضحة ومحددة للتقرير المالي	المتوسط	النسبة
Q1.1	يقوم النظام المالي المستخدم بتوفير معلومات مفيده لمتخذي القرارات الاستثمارية والائتمانية.	3.45	0.69

Q1.2	يتميز متخذو القرار بناء على المعلومات المالية المتوفرة؛ بمستويات عالية من القابلية لفهم مضامين المعلومات المالية.	3.35	0.67
Q1.3	مكّن النظام المالي المستخدم من تقدير المبالغ الناتجة عن العمليات المالية من حيث الحجم والتوقيت.	3.23	0.65
Q1.4	مكّن النظام المالي المستخدم من تخفيض حالة عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.	3.19	0.64
Q1.5	مكّن النظام المالي المستخدم من التأكد من انخفاض التكلفة الناتجة عن توفير بيانات مالية مقارنة بالمنفعة المستهدفة.	3.33	0.67
Q1.6	يوفر النظام المالي المستخدم آليات تمكن من تحديد الاهمية النسبية للمعلومات المالية وخصائصها من حيث الملاءمة والموثوقية.	3.39	0.68
Q1.7	مكّن النظام المالي المستخدم من تحديد الموارد الاقتصادية المتاحة، والمطالبات الخاصة بتلك الموارد واي تغييرات تطرأ عليها.	3.39	0.68
Q1.8	تتميز المعلومات المالية الناتجة عن النظام المالي المستخدم بالملاءمة من حيث القيمة التنبؤية، والقيمة الاسترجاعية، والتوقيت المناسب.	3.17	0.63
Q1.9	تتميز المعلومات المالية الناتجة عن النظام المالي المستخدم بالموثوقية من حيث القدرة على التحقق والصدق في العرض والحيادية.	3.13	0.63
Q1.10	تتميز المعلومات المالية الناتجة عن النظام المالي المستخدم بإتاحة إمكانية إجراء عمليات المقارنة والتأكد من عنصر الثبات.	3.23	0.65
	متوسط المتغير	**3.29**	**0.66**
	متوسط الفرضية	**3.48**	**0.70**

* **يبين الجدول رقم (8)** : أن وجود أهداف واضحة للتقرير المالي يتضمن توفير معلومات مفيدة، وملائمة، ووقتية، وذات مضامين تتميز بقابلية عالية من الفهم والاستيعاب ، وتزويد مستخدمي البيانات المالية بحالة متقدمة من التأكد.

- ✓ **النتيجة** : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الفرعية الأولى والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.48) ونسبته (70%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β المحدد مسبقاً ، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين وجود أهداف واضحة للتقرير المالي؛ وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أي اثبات الفرضية البديلة وقبولها ورفض الفرضية العدمية.

الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

***جدول رقم (9)**

رقم السؤال	توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي	المتوسط	النسبة
Q2.1	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق فرض الوحدة الاقتصادية؛ الذي يمكن من تعريف نشاطات الوحده الاقتصادية من خلال وحده قياس محاسبية محدده.	3.39	0.68
Q2.2	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق فرض الاستمراية؛ الذي يعني بان عمر المنشأة طويل وغير محدد.	3.23	0.65
Q2.3	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق فرض الوحدة النقدية؛ المتضمن بأن المال هو وحدة القياس الرئيسة للنشاطات الاقتصادية، وهو الاساس في القياس والتحليل المحاسبي.	3.55	0.71
Q2.4	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق فرض الدورية؛ بحيث يمكن تقسيم نشاطات المنشأة الاقتصادية الى فترات زمنية اعتبارية.	3.42	0.68
	متوسط المتغير	**3.40**	**0.68**
	متوسط الفرضية	**3.54**	**0.71**

*** يبين الجدول رقم (9)** : أنه عند بناء الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، فقد وُضع عدد من الفروض، التي تمكن في حال الالتزام بها من تحقيق سلامة المنشآت، والأنظمة المحاسبية والمالية التي تطبقها .

- ✓ **النتيجة** : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الفرعية الثانية والنسب المقابلة لها، ثم احتساب متوسط الفرضية (3.54) ونسبته(71%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β المحدد مسبقاً ، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين توفر التزام قوي بالفروض الأساسية للتقرير المالي؛ وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية،أي إثبات الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

*** جدول رقم (10)**

رقم السؤال	التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة	المتوسط	النسبة
Q3.1	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية؛ أي انه يجب احتساب قيمة الاصول والالتزامات والتقرير عنها وفقا لسعر التملك (بتاريخ العملية).	3.68	0.74
Q3.2	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق مبدأ الاعتراف بالايراد؛ حيث يجب الاعتراف بالايراد عندما يتحقق، او يكون قابلا للتحقق، أوعند اكتسابه.	3.65	0.73
Q3.3	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق مبدأ المقابلة؛ الذي ينص على مقابلة المجهودات (المصاريف) بالانجازات (الايرادات)، كلما دعت الحاجة لذلك.	3.74	0.75
Q3.4	يلتزم النظام المالي المستخدم بتطبيق مبدأ فصاح الشامل؛ حيث يُعَرِف حجم المعلومات وطبيعتها، والمشمولة في التقرير المالي التي تعكس الحكم الجاد في مقارنة الامور، والافصاح الكافي عن الامور التي تحدث فرقا.	3.45	0.69
	متوسط المتغير	**3.63**	**0.73**
	متوسط الفرضية	**3.66**	**0.73**

*** يبين الجدول رقم (10)** : المبادئ المقررة للتقرير المالي، وتتضمن: مبدأ التكلفة التاريخية للموجودات والمطلوبات، ومبدأ الاعتراف بالإيراد من حيث نقطة التحقق، ومبدأ المقابلة ما بين المصاريف والإيرادات، ومبدأ الإفصاح الشامل.

- ✓ **النتيجة** : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الفرعية الثالثة والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.66) ونسبته (73%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β المحدد مسبقاً ، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين التمسك بمبادئ التقرير المالي المقررة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أي اثبات الفرضية البديلة وقبولها ورفض الفرضية العدمية

الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية .

***جدول رقم (11)**

رقم السؤال	توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي	المتوسط	النسبة
Q4.1	يعلم القائمون على تطبيق النظام المالي طبيعة العلاقة بين التكلفة والمنفعة؛ التي تعني بأنه يجب موازنة تكلفة تزويد المعلومات بالمنفعة المترتبة على استخدامها.	3.48	0.7
Q4.2	يعي القائمون على تطبيق النظام المالي جيدا قيد التحفظ (الحيطة والحذر)؛ الذي يعني بأنه عند تولد أي شك فإنه يجب اختيار الحل الذي لا يغالي في تقدير الاصول والدخل.	3.48	0.7
Q4.3	يدرك القائمون على النظام المالي محددات الصناعة؛ التي تتضمن العلم بان طبيعة بعض الصناعات والتجارة قد تجعلها تحيد عن النظرية العامة.	3.26	0.65
Q4.4	يفهم القائمون على النظام المالي بأن الاهمية النسبية تعود الى مدى تاثير بند معين على العمليات المالية ككل.	3.29	0.66
	متوسط المتغير	**3.38**	**0.68**
	متوسط الفرضية	**3.53**	**0.71**

* **يبين الجدول رقم (11)** : أن المحددات لها خصائص وصفات تتميز بتأثيرها القوي والفاعل في البيانات والمعلومات المالية، وتشمل طبيعة العلاقة بين التكلفة والمنفعة، وقيد الحيطة والحذر، أو التحفظ، ومحددات الصناعة التي تعمل ضمنها المؤسسات، وقضية الأهمية النسبية المتعلقة بالقيمة المحددة للبنود المختلفة وتأثيرها النهائي والفعلي على مجمل العمليات المالية للمؤسسة.

- ✓ **النتيجة** : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الرابعة والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.53) ونسبته (71%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (3) المحددمسبقاً ، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين توفر وعي عميق بالمحددات التي تحيط بالتقرير المالي، وإمكانية

تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، أي اثبات الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية

الخامسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية .

***جدول رقم (12)**

رقم السؤال	توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية المستخرجة	المتوسط	النسبة
Q5.1	يعني مصطلح القابلية للفهم؛ أن المعلومات ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية، وأنها تتمتع بالجاهزية والقابلية للفهم من قبل المستخدمين.	3.71	0.74
Q5.2	إن جوهر مصطلح ملاءمة المعلومات؛ أنها يجب أن تكون متناسبة مع حاجات متخذي القرارات. حيث تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وفي تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتأكيد وتصحيح تقييماتهم الماضية.	3.74	0.75
Q5.3	يفيد مصطلح الموثوقية؛ أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه، أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.	3.58	0.72
Q5.4	يتضمن مصطلح القابلية للمقارنة؛ أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع مع مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء.	3.61	0.72
	متوسط المتغير	**3.66**	**0.73**
	متوسط الفرضية	**3.67**	**0.73**

***يبين الجدول رقم (12)** : الخصائص النوعية، التي يجب أن تتصف بها البيانات المالية ، والتي يتم بناؤها وفق معايير التقرير المالي الدولية، وهذه الخصائص هي؛ الملاءمة، والموثوقية، وقابلية المقارنة، والثبات.

- ✓ **النتيجة :** عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية الفرعية الخامسة والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.67) ونسبته (73%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β المحدد مسبقاً ، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين توفر خصائص نوعية محددة للبيانات المالية ، وإمكانية

تطبيق معايير التقرير المالي الدولية،أي اثبات الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية.

السادسة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية، وإمكانية تطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية

***جدول رقم (13)**

رقم السؤال	توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية	المتوسط	النسبة
Q6.1	يتضمن قيد التوقيت المناسب؛ إمكانية الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة المستهدفة.	3.68	0.74
Q6.2	يعني قيد الموازنة بين التكلفة والمنفعة؛ أن المنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات.	3.74	0.75
Q6.3	يشير قيد الموازنة بين الخصائص النوعية؛ إلى إمكانية تحقيق توازن مناسب ما بين هذه الخصائص، من أجل تحقيق هدف البيانات المالية.	3.55	0.71
Q6.4	يؤدي تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة؛ إلى بيانات مالية توصل إلى ما استنتج بأنه الصورة الصحيحة والعادلة أو تمثل بعدالة تلك المعلومات.	3.68	0.74
	متوسط المتغير	**3.66**	**0.73**
	متوسط الفرضية	**3.67**	**0.73**

***يبين الجدول رقم (13)** : المكون الثالث للمستوى الثالث للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، وهو ذلك المتضمن للقيود الواجب الالتزام بها، وتستهدف القيود المفروضة على البيانات المالية تحقيق تسوية عادلة، عند وجود شروط متعاكسة.

- ✓ **النتيجة** : عند دراسة المتوسطات التي حصلت عليها فقرات الفرضية السادسة والنسب المقابلة لها، تم احتساب متوسط الفرضية (3.67)، ونسبته (73%)، ولدى مقارنته بالمتوسط المعياري (β المحدد مسبقاً ، نستنتج أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بدرجة مقبولة بين توفر المعرفة الكافية بالقيود المفروضة على المعلومات المالية،

وإمكانيـة تطبيـق معـايير التقريـر المـالي الدوليـة، أي قبـول الفرضـية البديلـة ورفـض العدمية.

10- النتائج والتوصيات :

1.10- نتائج البحث :

بعد القيام بالتحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يتم وضع أهداف واضحة وبدرجة مقبولة للتقارير المالية التي تقوم الإدارات المالية أو المحاسبون بتقديمها إلى الجهات المعنية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية.
- يتوفر التزام قوي وبدرجة مقبولة بالفروض الأساسية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، عند تقديم التقارير والحسابات المالية ، سواء للحصول على التمويل من الجهات المعنية، أو للجهات ذات العلاقة لاستمرار حصولها على تراخيص العمل.
- يتمسك المحاسبون والعاملون بالدوائر المالية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وبدرجة مقبولةبمبادئ التقرير المالي المقررة دولياً عند إنجاز واجبات ومسؤوليات أعمالهم.
- يتمتع القائمون على تطبيق النظم المالية والمحاسبية في المؤسسات الاهلية الفلسطينية، وبدرجة مقبولة بالوعي بطبيعة هذه النظم، من حيث القدرات، والإمكانيات الكامنة، والمحددات التي قد تقلل من فاعلية التطبيق.
- تتصف البيانات المالية المستخرجة في المؤسسات الاهلية الفلسطينية، وبدرجة مقبولة بتوفر خصائص نوعية بمستويات عالية من الجودة والموضوعية والملاءمة والموثوقية.
- يتوفر لدى الإدارات المالية في المؤسسات الأهلية غير الحكومية والمحاسبين، معرفة مقبولة بالقيود المفروضة على البيانات المالية.
- ان القانون الفلسطيني للجمعيات والمنظمات الأهلية رقم (1) لسنة 2000، وفي الجانب المالي الذي ينظم الادارة المالية لهذه المؤسسات لا يخدم العمل المالي في

المؤسسات الاهلية الفلسطينية بالشكل المطلوب، حيث انه لا يحقق المعايير المطلوبة في مثل هذه المؤسسات ، إضافةً إلى غياب الشفافية في عمل المؤسسات الاهلية .

- ❖ إن اعتماد المؤسسات الأهلية على التمويل الدولي في نسبة كبيرة من مشاريعها يُحتّم عليها اتخاذ إجراءات رقابية إضافية، لتحقيق مزيداً من الشفافية والمساءلة في أعمالها، وبما يحسن من الانطباع العام لدى المجتمع الفلسطيني.
- ❖ **والنتيجة الأساسية؛ هي توفر مكونات البنية التحتية اللازمة لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية في المؤسسات الأهلية الفلسطينية بدرجة مقبولة باستثناء القانون المعمول به فلا يحقق المعايير المطلوبة . وبالتالي فإنه يوجد إمكانية لتطبيق معايير التقرير المالي في المؤسسات الأهلية في فلسطين ، لكن على إدارات هذه المؤسسات العمل على تحسين هذه المكونات، وتطويرها بما يساعد في تحسين العمل المالي والرقابي .**

10.2- توصيات البحث :

يمكن إيجاز التوصيات بعد إنجاز هذا البحث في النقاط التالية:

- ❖ ضرورة توفير نسخ مُحدثة من المعايير المحاسبية الدولية ، تكون دقيقة الترجمة، ومدروسة بعناية، ومشروحة بشكل دقيق لجميع المؤسسات الأهلية .
- ❖ إخضاع العاملين في الإدارات المالية في المؤسسات الأهلية لدورات مستمرة في موضوع معايير التقرير المالي الدولية، لإكسابهم الخبرات والمؤهلات العلمية والعملية.
- ❖ على السلطات التنظيمية وضع مسودة قانون جديد للجمعيات والمؤسسات الأهلية ، تشارك فيه المؤسسات الاهلية نفسها بدور فاعل ونشيط.
- ❖ ضرورة إنشاء هيئة مختصة تكون مسؤوليتها متابعة التزام المؤسسات الأهلية بمعايير الشفافية والمساءلة، ويتضمن ذلك إصدار تقرير دوري حول مراعاتها لهذه المعايير.

❖ القيام بمزيد من الدراسات العلمية لفحص مدى توفر بنية تحتية ملائمة في البيئة المحلية الفلسطينية لتطبيق معايير التقرير المالي الدولية.

⊛ قائمة المراجع :

- **أبحاث ودراسات باللغة العربية :**

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان، 2006. "**استطلاع الرأي العام حول أوضاع المنظمات الأهلية الفلسطينية**". رام الله.

2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة– أمان،2007. **استطلاع للرأي العام حول أوضاع المنظمات الأهلية ومدى مراعاتها لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة في عملها**– 1/1-13/1/2007

3. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية ، **إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام** ، طبعة عام 2010، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الأردن .

4. الأغا، وفيق حلمي ، " **الحوكمة في المنظمات الاهلية الفلسطينية في قطاع غزة** " ، مجلة جامعة الأزهر ، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، 2008، المجلد 10، العدد 2 – B (ص171-230).

5. أبو حماد، ناهض محمود، 2011، **التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة – 2000م 2010م ، دراسة ميدانية،** جامعة الازهر، غزة.

6. أبو دقة ، مراد ، 2009، " **مدى كفاءة استخدام الاموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الأهلية التي لا تهدف إلى تحقيق الارباح ، دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة – فلسطين** " ، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة.

7. البجيصي، عصام، 2009، **المعايير الدولية والوطنية للادارة المالية في المنظمات الاهلية الفلسطينية**، ورقة عمل مقدمة خلال ورشة العمل حول تطوير الإدارة المالية في المنظمات الأهلية، تنظمها شبكة المنظمات الأهلية، غزة – فلسطين، 11/11/2009.

8. الجعارات، خالد جمال، 2012، **وضع نموذج مقترح لخصائص المعلومات المالية ذات الجودة العالية: دراسة نظرية تحليلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والثلاثون، ص.ص. 187-219، العراق.

9. الخطيب ، خالد ، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)** ، مجلة جامعة دمشق- المجلد الثامن عشر- العدد الثاني- 2002.

10. الداود، رولا خالد حامد ، **المشكلات والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة في فلسطين** ، المؤتمر العربي السنوي العام الأول " واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح" ، بغداد – جمهورية العراق ، 16-17 إبريل،2014.

11. ديوان الرقابة المالية والإدارية ، **التقرير الربع سنوي الثالث 2013 ، المخالفات الأكثر شيوعاً في المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية** ، رام الله ، فلسطين ، 2013.

12. شرف، جهاد محمد محمد، 2005، **أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهلية، دراسة ميدانية . المؤسسات الأهلية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة.

13. العدارية، إسماعيل أحمد خليل، 2011، "**نحو إستدامة المؤسسات غير الربحية بعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية / الإغاثة الزراعيةنموذجاً** "، رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس – فلسطين.

14. العلول، عبد المنعم عطا ، 2004، " **دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة– قطاع غزة– فلسطين**" ، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة.

15. عوض، عدنان رشيد، 2006، **واقع حالة الطلب على خدمة تدقيق الحسابات في المنظمات الأهلية المحلية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية – غزة.

16. نعمان، محصول، 2017، **التأصيل النظري للمحاسبة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، ص. 114–134، الجزائر.

- **مصادر باللغة الانجليزية :**

1. (FASB). Financial Accounting Standards Board of the Financial Accounting Foundation, 2006, **Conceptual Framework for Financial Reporting: Objective of Financial Reporting and Qualitative Characteristics of Decision-Useful Reproting Information**. Financial Accounting Series, NO. 1260-001. 401 MERRITT 7, PO BOX 5116, NORWALK, CONNECTICUT, 06856-5116.

2. Sekaran, Uma, **Research Methods for Business**: A Skill-Building Approach, Fourth Edition, *John Wiley & Sons, Inc*., 2003

- **مصادر الانترنت :**

1. http://sqarra.wordpress.com/
2. http://accounting-master.blogspot.co.il/2009/03/conceptual-framework-of-accounting.html
3. http://www.ifrs.org/
4. http://www.principlesofaccounting.com/
5. http://www.palestineeconomy.ps/article/4907
6. http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/8/23/